

تحقيق خلال السنوات الماضية، دخلت مجموعات سكانية جديدة على الخريطة الديموغرافية للبنان، ما خلق هراً سكانياً يوصف بالـ«معجزة»، لا يحدث إلا في حالات الحرب، ولا يمكن أن يبقى صامداً إلا بـ«الصدفة». الصدفة نفسها التي منعت البلد إلى اليوم من الانهيار، إلا أن هذا لا ينفي أن البلد متجه إلى انفجار حتمي بين مختلف الجماعات غير المتجانسة الموجودة فيه

التركيبة السكانية في لبنان: الصدفة تمنع

أيضا الشواحي

منذ عقود تغيب ثقافة الأرقام في سياسات الدولة اللبنانية. فالأرقام هي معطيات تنتج منها معلومات خطيرة تسعى القوى المسيطرة على الدولة إلى إخفائها. لذلك، يتعذر فعلياً إجراء دراسة دقيقة عن الكثير من الأمور الشائكة. قد يكون إحصاء عدد السكان أخطر هذه الدراسات، لما له من انعكاسات على الحياة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، ولما لهذه الأرقام من علاقة بارزة بالحرب الأهلية وسياسة تفريغ الدولة من القدرات. دراسات عدة صدرت عن منظمات مختلفة، إلا أن جميع الأرقام المعلنة والواردة هنا تدخل في إطار التقديرات المبنية على تحليلات وملاحظات.

بحسب خبراء تحدثت إليهم «الأخبار»، يضم هذا البلد الصغير أقله 6 مجموعات سكانية ذات حجم كبير: لبنانيين، سوريين، فلسطينيين، عمال أجانب، عاملات منازل ومكثومي القيد، وبالمقابل يصدر كتلة كبيرة من اللبنانيين إلى الخارج. لهذه «الخلطة» السكانية تأثيرات وانعكاسات عديدة في ظل غياب سياسات سكانية تقوم على مبدأ الاندماج.

«خلطة» سكانية

قذرت مديرية الإحصاء المركزي عام 2007 عدد السكان المقيمين في لبنان (لبنانيين ونسبة قليلة جداً من غير اللبنانيين باستثناء المخيمات الفلسطينية) بـ 3 ملايين و759 ألف نسمة. اليوم، بعد مرور 8 سنوات، لا نعرف فعلياً عدد اللبنانيين المقيمين، لكن التقديرات تبدأ بـ 4 ملايين و200 ألف نسمة، وتصل إلى 4 ملايين و700 ألف وفق تقديرات البنك الدولي. إلا أنه بين الرقمين هناك مجموعة حجمها 500 ألف شخص يتعامل معها صنّعو السياسات بالطريقة التي تخدم مصالحهم. الرقم الأكثر اعتماداً لدى الخبراء هو 4 ملايين و200 ألف قياساً إلى نسبة نمو السكان. يتساوى تقريباً عدد الإناث والذكور في الهرم السكاني اللبناني وفق الباحث في الجامعة الأميركية جاد شعبان، الذي شارك في إحصاء عن مختلف المجموعات السكانية في لبنان عام 2011.

يشكل السوريون (حالياً) ثاني أكبر كتلة سكانية بعدد يقارب مليوناً و100 ألف نسمة. يرفض شعبان ما يشاع عن أن الأزمة السورية أدخلت إلى لبنان مليون شخص جديد، يقول: «عام 2011 قمنا بتقدير عدد السكان، وتبين أن هناك 400 ألف عامل سوري. آنذاك كان الجميع راضين عنهم، لأنهم يستغلونهم في العمل. عند بدء الأحداث في سوريا كان من الطبيعي أن يحضر هؤلاء عائلاتهم لحمايتهم». هذا يفسر سراً لجوء عدد كبير من الأسر السورية إلى لبنان من مناطق بعيدة نسبياً عن الحدود. بحسب شعبان، إن عدد الذين لجأوا إلى لبنان يقارب 700 ألف فقط، وهم بمعظمهم عائلات العمال الذين كانوا يعملون هنا قبل الأزمة، وتسجلوا جميعهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين، ما جعل العدد

الفلسطينيون بصرفون في المناطق اللبنانية نحو 600 مليون دولار سنوياً (مروان طحطح)



وبالتالي، إن أي عنصر سكاني «طارئ أو مستجد» سيشكل، برأي المقيمين، خطراً على الموارد القليلة للبنانيين، ما يهدد بانفجار الصراعات. يؤكد حمدان أن العنصرية ستزداد، وستضعف ظاهرة التهميش الاجتماعي في الأحياء الفقيرة، حيث سترتفع معدلات التسول والإتجار بالبشر، ما يعني فعلياً أننا أمام مجتمع متفجر.

يرى شعبان أن جميع الفئات غير اللبنانية لديها أثر إيجابي على الاقتصاد اللبناني من ناحية الاستهلاك، ما عدا العمال السوريين الذين يستهلكون بشكل قليل قبل لجوء أسرهم إلى لبنان. الفلسطينيون يصرفون بالأسنة، حسب دراسة صادرة عام 2010، «600 مليون دولار في المناطق». أما اللاجئون السوريون، فيحصلون على مساعدات تصرف جميعها في أسواق لبنان، والأرقام الصادرة عن المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تثبت ذلك. يشير شعبان إلى أن تأثير العمال الأجانب والسوريين والعمالات المنزليات على سوق العمل اللبناني هو تأثير غير مباشر، لأنهم لا يتوجهون بمعظمهم إلى المهن التي يتركز طلب اللبنانيين عليها. لكن حمدان يرى أن السوريين لن يكتفوا بالمساعدات مع مرور الوقت، بل سيبدأون بالعمل. تشير تقديرات الأمم المتحدة (لم تُنشر بعد) إلى 100 ألف شخص عامل من الوافدين الجدد، يعملون في مختلف

لأن الموضوع الديموغرافي ليست أهميته بالعدد، بل بالخصائص. فهو مرتبط بخوف طبقة معينة من تكاثر الفقراء لينتقل البحث إلى قدرة البلد على الاحتمال.

مجتمع «متفجر»

على الصاعدين الاجتماعيين والاقتصادي، يوضح حمدان أن التنسيج الاجتماعي لهذه الفئات غير متجانس حتى في ما بينها، فالعلاقات بين اللبنانيين يشوبها التوتر والقلق بسبب غياب آليات اندماج تسهم في

التركيبة السكانية الحالية تشكل مجتمعاً متفجراً 70% منه فقراء ومهمشون

تجاوز الانقسامات الأولية، فكيف بالأخرى ستكون علاقتهم مع الجماعات الأخرى. لم يساعد النموذج الاقتصادي في لبنان على تعزيز عملية الاندماج والانخراط في المجتمع كقوة منتج، بل كان يجري التعامل مع اللبنانيين بصفتهم سلعة للتصدير، وبسبب هذه السياسة جرى تفكيك الأرياف وإهمالها وإحضار سكانها إلى المدينة، كذلك شجّع الشباب على الهجرة بحثاً عن العمل. باختصار، هذا النموذج القائم على تشجيع الريوع لن يساعد في تميّن العلاقات بين اللبنانيين، وبينهم وبين المجموعات السكانية الأخرى.

ألف نسمة، 70% منهم تحت سن الثلاثين.

بلد الـ 4 ملايين فقير

هكذا إذاً، يوجد في لبنان حالياً مجموعات سكانية لا تتجانس في ما بينها ولها خصائص معينة وتأثيرات كبيرة. هذا العدد الكبير من السكان المكتومين لا يشكل صدمة بالنسبة إلى شعبان، «فالبلد كان دائماً في تقلص وتمدد سكاني دائماً». يشرح شعبان أن موضوع التغير الديموغرافي ليس جديداً، فعندما كان لبنان مستقراً، أي قبل عام 2005، كان البلد يزداد كل صيف بمعدل مليون ونصف إلى مليوني سائح، ما كان يشكل ضغطاً كبيراً على السير، الكهراء، المياه... لكن آنذاك لم تكن ترى هذه العنصرية والتوترات، لأن هؤلاء السياح كانوا يأتون لصرف أموالهم، بينما معظم الموجودين في البلد اليوم يُعدّون فقراء، وهو ما خلق هذه التوترات. فالتوزيع الطبقي لهؤلاء واضح، وفق الأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية حسان حمدان، حيث إن أكثر من 80% من اللاجئين السوريين والفلسطينيين و95% من العمال والعمالات الأجانب إضافة إلى 30% من اللبنانيين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة والمهمشة. هذه التركيبة تكون مجتمعاً 70% منه فقراء، على الأقل. في الحالات الطبيعية، يظهر الخطر المتمثل بالانفجار الاجتماعي. يؤكد شعبان أن البلد مقسوم طبقياً،

يصل إلى هذا الحد. الـ 400 ألف عامل هم ذكور تراوح أعمارهم بين 20 و 50 عاماً، أما الـ 700 ألف الذين لجأوا، فهناك نحو 60% منهم إناث، مع وجود عدد كبير من الأطفال. هذا العدد الضخم دخل فجأة إلى لبنان، ما خلق هراً سانياً نادراً جداً لا يحدث إلا في حالات الحروب. يحتل الفلسطينيون جزءاً كبيراً من الهرم السكاني في لبنان، إذ بلغ عددهم عام 2011. وفق شعبان، 300 ألف نسمة، يضاف إليهم 50 ألفاً لجأوا من سوريا، ما يجعل العدد الإجمالي 350 ألف فلسطيني. يلفت شعبان إلى أن الهرم السكاني للفلسطينيين مشابه للهرم اللبناني، إذ تتساوى أعداد الذكور والإناث، وجزء كبير منهم يقع في الفئة العمرية ما دون 30 عاماً. يدخل أيضاً ضمن الهرم السكاني فئة العمال الأجانب (ولا سيما من مصر والسودان وبنغلاديش وسيريلانكا...) التي تضم 200 ألف نسمة عام 2011، ويقدر شعبان أنها أصبحت اليوم 250 ألف نسمة، معظمهم ذكور من الفئة العمرية الواقعة بين 20 و 50 عاماً. أما عاملات المنازل، فقد كنّ نحو 250 ألفاً عام 2011، وأصبح اليوم نحو 350 ألفاً، وهو رقم يشمل اللواتي يملكن إقامات، واللواتي دخلن بطريقة غير شرعية، واللواتي لم يجدن إقاماتهن. تراوح أعمارهن أيضاً بين 20 و 50 عاماً. يلفت شعبان إلى فئة سكانية أخرى مهمشة، هي مكثومي القيد، التي تضم، حسب تقديراته، نحو 150